

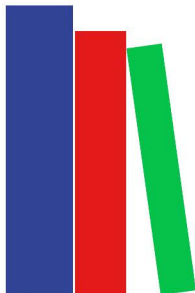
اكاذيب وحقائق :

(١)

ابن عباس و اموال البصرة

دراسة و تحليل

جعفر مرتضى العاملى



مكتبة مؤمن قريش

لن وضع إيمان أيٍّ طائِب في كفة ميزان وإيمان هَذَا الخَلْقِ
فِي الكِفَّةِ الأُخْرَى لِرَجْحِ إِيْمَانِهِ .
(الإمام الصادق (ع))

moamenquraish.blogspot.com

أكاذيب وحقائق :

الحلقة الاولى

ابن عباس

و

اموال البصرة

دراسة وتحليل

جعفر مرتضى

الطبعة الاولى ١٣٩٦ هـ شعبان .

حقوق الطبع محفوظة للدواف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم :

بسم الله الرحمن الرحيم :

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه
أجمعين ، سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين . . .

وبعد :

فقد سنحت لى الفرصة أخيراً للقيام ببحث هذه القضية ،
التي طالما تشوقت لبحثها وتمحيصها، وكشف النقاب عن ظروفها

وملابساتها . . .

هذه القضية التى لها علاقة مباشرة بابن عباس :

الشخصية الفذة ، الذى قام بدور رئيس فى تأييد الامام
على عليه السلام . . . سواء فى حياة الامام عليه السلام . . . أو
تأييد حق على ، وحق أهل البيت بعد وفاته ، صلوات الله وسلامه
عليه . . .

و الرجل . . . الذى اشتهر بصراحته المثيرة ، و مواقفه
الجريئة . .

والانسان . . الذى كان - وما يزال - يتمتع بالاحترام و
والتقدير ، وله شهرة علمية و أدبية واسعة . والتى لم تكن لتكون
له ؛ لولم يكن يتمتع بالمؤهلات الحقيقية والنادرة ، التى رسخت
بمعطياتها هذه الشهرة الواسعة ، وجسدت المثال الحى للشخصية
التى تستحق كل هذا الاحترام ، وكل ذلك التقدير . .

ولكننا - ومع كل أسى و اسف - نلاحظ : انه قد نسب
الى هذا الرجل بالذات : ابن عباس : مايمس كرامته ، و يطعن
فى نزاهته ، وينزله من أوج الجلال و المهابة . . الى حضيض
الذل و المهانة . . لقد نسب اليه : سرقة بيت مال البصرة ،
حينما كان والياً عليها من قبل على عليه السلام . .

ولعل مما يعمق فينا الشعور بالاسف و المرارة : ان نرى

كاتباً ، كبيراً ، وأديباً بارعاً كالدكتور طه حسين ، يحاول استغلال هذه القضية ، فيعقد لها فصلاً خاصاً فى كتابه : الفتنة الكبرى ، و يعرضها - من ثم - على طريقته الخاصة ، ويحاول ان يصورها بشكل مقنع و مقبول . . ودونما أى تمحيص أو بحث نراه يعتبرها من المسلمات التاريخية . . بالرغم من محاولاته التشكيك فيما هو أكثر قوة و وضوحاً منها - ثم هو يركز عليها بشكل بارز وملحوظ فى كثير من استنتاجاته وملاحظاته ، فى العديد من الموارد فى كتابه الانف الذكر . .

و على كل حال . . و مهما يكن الدافع اطله حسين فى موقفه هذا من ابن عباس ، وزير على عليه السلام ، ومدبر أموره - على حد تعبير هذا الكاتب - فان الشيء الذى لا بد لنا من الاشارة اليه هو :

أن شخصية ابن عباس الفذة . . وان بقيت طاغية على هذا الاتهام ، و خفته فى مهده أو كادت . . الا أنه لايسع الباحث - فى أى من الظروف والاحوال - تجاهل اتهام كهذا ، والاستسلام فى رده أو قبوله الى انفعالات عاطفية ، أو وجدانية بحتة . . كما قد يفعله الآخرون . .

بل لا بد للباحث المنصف من تلمس الحقيقة فى الوقائع التاريخية نفسها ، ومحاكمة أية قضية فى ضوئها ، وعلى أساسها ،

بعد التعرف الكامل على الاجراء و المناخات التاريخية ، التي
تعطى الباحث الضوء الاخضر ، و تمنحه شجاعة اصدار الرأى
الحر ، قبولاً أو رفضاً ؛ اذا اقتضى الامر أياً من الرفض أو القبول..
وكان ذلك هو المنطلق فى هذه الدراسة الموجزة ، كما
سيلمسه القارى بنفسه . .

ومن الله نستمد العون . .

وهو الموفق و المسدد . .

جعفر مرتضى الحسينى العاملى

ابن عباس في سطور:

هو : عبدالله بن العباس ، بن عبدالمطلب ، بن هاشم ، بن عبد مناف . .

أبوه : العباس ، عم النبي (ص) .

أمه : أم الفضل ، لبابة بنت الحارث الهلالية . .

ولادته : قبل هجرة النبي (ص) بثلاث سنين ، عند ما كان

بنو هاشم محصورين في الشعب من قبل قريش . . وقيل : بل قبل

الهجرة بخمس سنين ، وقيل غير ذلك . والاول : هو الاشهر ، و

عليه الاكثر . .

وفاته : فى سنة ٦٨ هـ . على أشهر الاقوال ، أى : فى خلافة
عبد الملك بن مروان فى الشام ، وعبد الله بن الزبير فى مكة . . عن
عمرئيف على السبعين . وكانت وفاته بالطائف ، وصلى عليه محمد
بن الحنفية . .

صفته : كان أبيض طويلاً جسيماً ، وسيماً صبيح الوجه ، له
وفرة ، ولما كف بصره اعترى لونه صفرة يسره . .
يقال : انه غزا افريقية مع ابن أبى سرح سنة سبع و
عشرين .

شهد مع على عليه السلام : الجمل ، وصفين ، والنهروان . .
كان على مقدمة على عليه السلام فى حرب الجمل كما ذكره
الشيخ المفيد فى كتاب الجمل . . لكن يظهر من آخرين أنه كان
على ميمنة على فيها . .

كان على ميسرة على عليه السلام فى صفين . .
ولاه على عليه السلام البصرة بعد حرب الجمل ، واستمر
والياً عليها الى أن قتل على عليه السلام فى سنة أربعين . .
وولى البصرة أيضاً من قبل الامام الحسن عليه السلام ، و
بقى عليها الى أن صالح الحسن معاوية على شروط لم يف بها معاوية
له . . ويقال : انه شهد الصلح أيضاً . .

رشحه الامام على عليه السلام مثلاً عنه فى التحكيم بعد
صفين ؛ فرفضه أولئك الذين أصبحوا فيما بعد خوارج ..
ناظر الخوارج فى النهروان ، و كان يلقي عليهم ما يلقيه
اياه الامام عليه السلام ؛ فرجع منهم - على ما قيل - ألفان عن
غيهم وضلالهم ..

كان مع الطالبين الذين حصرهم ابن الزبير ، وجمع الحطب
حول دورهم ، وأراد احراقهم . : فأنقذتهم النجدة من الكوفة
من شر ابن الزبير ..

اشتهر عنه : أنه كان يكتب الحديث ، ويحفظ به ، ويقصد
بيوت الصحابة فى طلبه ..

اشتهر بالتفسير والفقه ، وقوة العارضة فى الجواب ، وairاد
الحجج ..

له مواقف ، واحتجاجات و مناظرات مشهورة مع معاوية
وابن العاص ، ومروان ، وابن الزبير .. وغيرهم من أعداء على
عليه السلام وأهل بيته ..

كف بصره فى آخر عمره ؛ فعيّره معاوية بذلك ، حيث
قال له : انتم يا بنى هاشم تصابون فى ابصاركم . فقال له ابن عباس :
وانتم يا بنى أمية تصابون فى بصائركم . . ولعل فقهه بصره كان هو
المانع له عن الخروج مع الحسين ، كما يفهم من ابن كثير فى

البداية والنهاية . .

وأخيراً . . فقد كان يتمتع بمكانة مرموقة ، سواء في حياة
على عليه السلام ، أو بعد وفاته . . وأما مكانته من على نفسه؛ فتلك
غنية عن البيان . ويكفى أن نذكر : أن طه حسين يراه: « أقرب
الناس الى على ، و آثرهم عنده» . وانه: «صاحب رأى على ، و
أعرف الناس بدخيلة أمره» الى آخر كلامه . . الذى لانرى
حاجة لاي راده . .

ابن عباس

و

أموال البصرة ..

البداية

النص التاريخي للرواية

قيس بن سعد الغاضب

وابن الزبير ايضاً

البداية :

يذكر بعض المؤرخين: أن ابن عباس قد سرق أموال البصرة
وذلك عند ما كان والياً عليها من قبل ابن عمه على بن أبي طالب
عليه السلام .

ولقد أطلال بعضهم في تفصيل هذه القضية، وذكر ملابساتها،
ونصوص الكتب المتبادلة بين على وأبي الاسود من جهة . . ومن
جهة ثانية : بين على و ابن عباس ، وهو في البصرة تارة ، وفي
مكة أخرى . .

و نحن ننقل هذه القضية بعين النصوص التي جاءت في

المصادر التي رجعنا إليها ، و لانسقط منها الانصوص الكتب المتبادلة بين من ذكرنا آنفاً ، لاننا رأينا : أن ذكر الرسائل أيضاً سوف يطول به المقام ، و يوجب ولاشك الملل لدى القارئ ، كما أننا لا بد و أن نشير الى اننا قد حاولنا ادخال حديث بعض تلك المصادر فى بعض ، و تتميم ما نقص من بعضها ، مما زاد فى الآخر . .

ونستطيع أن نعرض هذه الرواية – بعد ما قد مناه – على النحو التالى :

«النص التاريخي للرواية» :

انه فى سنة أربعين للهجرة (١) خرج عبدالله بن العباس من البصرة ، ولحق بمكة . .

١ – تعيين السنة قد ورد فى : الكامل لابن الاثير ، طبع صادر ج ٣ ص ٣٨٦ . و تاريخ الطبرى ج ٤ ص ١٠٨ طبع مطبعة الاستقامة ، و تذكرة الخواص ص ١٠٧ .
وفى أنساب الاشراف، طبع الاعلامى ج ١ ص ٤٠٥ قال:
«وكان عبدالله قد نافر علياً بالنهروان ؛ ولحق بمكة . . » .

وسبب ذلك : أن عبدالله قدمر - وهو والى البصرة - على
أبى الاسود الدؤلى ، فقال له : يا أبا الاسود ، لو كنت من البهائم
كنت جملاً ، ولو كنت راعياً ما بلغت المرعى ، ولأحسننت مهنته
فى المشتاً . .

فكتب أبو الاسود الى على يتهم ابن عباس : بأنه قد أكل
ماتحت يده ، بغير علمه . .

فكتب على اليه : يشكره على وشايته ، ويطلب منه اعلامه
بكل ما يكون بحضرته . .

ثم كتب الى ابن عباس : يطلب منه أن يرفع اليه حسابه . .
فأجابه ابن عباس نافياً التهمة عن نفسه ، و يطلب منه أن
لا يصدق الظنون فيه . .

فأجابه عليه السلام بالاصرار على محاسبته ، ومعرفة كل ما
أخذه ، وأين وضعه . .

فأجابه ابن عباس ، بكلام قاس ، يتهمه فيه : بأنه قتل الناس ،
وسفك الدماء من أجل الملك . وأنه ظاعن عن عمله ؛ فليبحث مكانه
من أحب . .

فعند ما تسلم على عليه السلام كتابه تعجب منه ، وقال : او

ابن عباس لم يشركنا في هذه الدماء ؟ . .

ثم كتب اليه : أنه هو أيضاً قد شارك في سفك هذه الدماء ،
ولكنه يقول ذلك ؛ لأنه لحياءه . .

قالوا : و لما أراد ابن عباس الخروج من البصرة ، دعا
أخواله من بني هلال بن عامر ؛ فجاءه الضحاك بن عبدالله - و
كان على شرطة البصرة - وعبدالله بن رزين ، وقبيصة بن عبد عون ،
وغيرهم من الهلالين . فقال الهلاليون : لاغناء بنا عن اخواننا من
بني سليم . ثم اجتمعت معه قيس كلها .

و صحب ابن عباس أيضاً : سنان بن سلمة بن المحبق
الهذلي ، و الحصين بن أبي الحر العنبري ، و الربيع بن زياد
الحارثي . .

فلما رأى عبدالله من معه ، حمل المال - وهو ستة آلاف
ألف - في الغرائر « قال أبو عبيدة : كانت أرزاقاً قد اجتمعت ؛
فحمل مقدار ما اجتمع له » ، ثم سار ، واتبه أخماس البصرة (١)
كلهم ، فلقوه بالطف على أربعة فراسخ من البصرة ؛ فتوافقوا

١- قيل لهم ذلك : لان البصرة كانت قد قسمت حسب القبائل

الى خمسة أقسام . .

يريدون أخذ المال . .

فقال قيس : والله : لا يصلون اليه ومناعين تطرف . فطلب صبرة بن شيمان بن عكياف الحداني ، وهو رأس الازد الانصراف ؛ ابقاءً على مودة عشيرته مع قيس . واعتزلت أيضاً بكر ، وعبد القيس . وأبى بنو تميم الانصراف ؛ فنصحهم الاحنف ، فأصروا على القتال من أجل المال ؛ فاعتزلهم الاحنف ؛ فرأسوا عليهم ابن المجاعة التميمي . فاقتلوا قتالا كثيراً ، وحمل الضحاك على ابن المجاعة ؛ فعاثه ، فاعتقه عبدالله بن رزين ، فسقطا الى الارض يعتر كان . وكثرت الجرحى من الفريقين ، ولم يقتل أحد . .

فقال الاخماس : ما صنعنا شيئاً ؛ اعتزلناهم ، و تركناهم يتحاربون ؛ فضربوا وجوه بعضهم عن بعض ، و حجزوا بينهم ، وقالوا لبني تميم : والله ، لنحن اسخى انفساً منكم ؛ حين تركنا هذا المال لبني عمكم ، وأنتم تقاتلونهم عليه ؛ ان القوم قد حملوا وحموا ، فخلوا عن القوم ، وعن ابن أختهم ؛ ففعلوا ذلك . . ومضى ابن عباس ، ومعه من وجوههم نحو عشرين ، سوى مواليتهم ، ومواليه ، ولم يفارقه الضحاك ، ولا ابن رزين ، حتى وافى مكة . .

وقال قائل أهل البصرة ، وقيل : بل القائل هوراجز عبد الله

بن العباس نفسه :

صبح من كاظمة الحض الغضب سبع دجاجات وسنور جرب

مع ابن عباس بن عبدالمطلب

وجعل ابن عباس يرتجز ويقول :

آوى الى أهلك يا رباب آوى فقد آن لك الاياب

وجعل أيضاً يرتجز ويقول :

وهن يمشين بنا هميسا ان يصدق الطير(...) لميسا (١)

فقالوا له : يا أبا العباس ، أمثلك يرفث فى هذا الموضع ؟!

قال : انما الرفث ما يقال عند النساء . .

وكان ابن عباس يعطى فى طريقه من سأل ، ومن لم يسأله

من الضعفاء ، حتى قدم مكة . ولما قدمها ابتاع من عطاء بن جبير ،

مولى بنى كعب بن خزاعة : ثلاث مولدات : شادن ، وحوراء ،

وفنون بثلاثة آلاف دينار . .

فأرسل اليه على عليه السلام كتاباً يؤنبه فيه على شرائه

الاماء بأموال اليتامى والارامل ، ويتهدهده .

١ - محل الثلاث نقط كلمة يستقبح التصريح بها.

فأجابه عبدالله: بأن ماأخذه هودون حقه فى بيت المال . .
فكتب اليه على أيضاً مؤنباً ، ومخوفاً من سوء الحساب..
فأجابه ابن عباس : «والله ، لئن لم تدعنى من أساطيرك
لاحملته الى معاوية يقاتلك به . . » .

فكف عنه على (١) .

-
- ١- العقد الفريد ج ٣ ص ١٢٠ - ١٢٣ طبع سنة ١٣٤٦ هـ .
و أنساب الاشراف ، طبع الاعلمى ص ١٦٩ - ١٧٦ ، و
تاريخ الطبرى ، طبع مطبعة الاستقامة ج ٤ ص ١٠٨ ، ١٠٩ ،
و الكامل لابن الاثير ، طبع صادر ج ٣ ص ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، و
تذكرة الخواص ص ١٥١ ، ١٥٢ ، والبداية والنهاية ج ٧ ص
٣٢٣ ملخصاً ، والفتنة الكبرى ج ٢ ص ١٢١ - ١٢٩ .
و يمكن مراجعة نصوص الكتب بالاضافة الى المصادر
الانف ذكرها فى : رجال الكشى طبع كربلاء ص ٥٨ - ٦٠ ،
ومعجم رجال الحديث ج ١٠ ص ٢٤٦ - ٢٤٨ عنه ، وقاموس
الرجال ج ٦ ص ٦- ٨ عنه أيضاً ، وشرح النهج للمعتزلى ج ١٦
ص ١٧٠ - ١٧١ ، والنهج ، وغير ذلك .

قيس بن سعد الغاضب :

وعند مالحق عبيد الله بن العباس بمعاوية ، الذى جاء لحرب
الحسن عليه السلام ، حيث أغراه معاوية بالمال . . قام قيس بن
سعد ، فخطب فى الجند حينئذ ، وقال : « ان هذا ، وأباه ، و
أخاه لم يأتوا يوم خير قط : ان أباه عم النبى ، خرج يقاتله
بيدر ؛ فأسره أبو اليسر كعب بن عمرو الانصارى ؛ فأتى به
رسول الله ، فأخذ فداءه وقسمه بين المسلمين ، وان أخاه ولاء
على أمير المؤمنين على البصرة ؛ فسرق مال الله ، ومال المسلمين ،
فاشترى به الجوارى ، وزعم أن ذلك له حلال (١) » .

و ابن الزبير أيضاً :

كما أن عبد الله بن الزبير قد عرض بابن عباس ، وسرقته
ليت مال البصرة ؛ فقال بحيث يسمعه ابن عباس : « . . وان

هاهنا رجلا قد اعمى الله قلبه ، كما أعمى بصيرته ، يزعم: أن متعة
النساء حلال من الله ورسوله ، ويفتى في القملة والنملة ؛ وقد احتمل
بيت مال البصرة بالامس ، وترك المسلمين بها يرتضخون النوى .
وكيف ألومه في ذلك ، وقد قاتل ام المؤمنين . . ثم ذكر جواب
ابن عباس له ؛ فكان مما قاله : وأما حملى المال ؛ فانه كان مالا
جبيناه ، و أعطينا كل ذى حق حقه ، وبقيت بقية ، دون حقنا فى
كتاب الله ؛ فأخذناها بحقنا . . » (١)

الرواية

بين الواقع والخيال

واما حكمنا على هذه الرواية

ملاحظات لابد منها

مانستند اليه في حكمنا على هذه الرواية

أولاً : ثانياً : ثالثاً : رابعاً : خامساً :

سادساً : سابعاً : ثامناً :

المبررات لاتجدي

الرأى الامثل

و أما حكمنا على هذه الرواية :

كان ذلك هو خلاصة ما يذكره بعض المؤرخين حول سرقة ابن عباس لبيت مال البصرة .

اما نحن فنعتقد : أن هذه الرواية بتمامها من نسج الخيال؛
لأننا نجد في الدلائل والشواهد التاريخية ما يدل على أنها لا يمكن
أن تصح ، وما يمكن أن يصح – لو كان لهذه القضية أصل – هو رواية
ابن أعثم الكوفي الآتية . .

و أما هذه الرواية الطويلة العريضة ، التي يطفئ عليها

الطابع الروائي المسرحى ، وتسجم كل الانسجام مع الاسلوب الذى كان ينتهجه القصاصون ، الذين كانوا يستطيعون أن يجعلوا من الحبة قبة - كما يظهر من ملاحظة وقائعها ، والمعركة التى اقتتلوا فيها قتالا كثيراً !! ، وكثر فيها الجرحى ، ولم يكن بينهم قتيل !! وغير ذلك من الفقرات ، التى لا بد وأن تثير عجب و استغراب كل من يلاحظها ، ويتأمل فيها - أما هذه الرواية - فكل الادلة تشير الى أنها - بهذا النحو - مفتعلة و مختلفة . .

وقبل أن نذكر ما نستند اليه فى حكمنا هذا ، نود أن نشير الى :

ملاحظات لا بد منها :

٩ - ان عمر ابن عباس كان سنة أربعين للهجرة يناهز الـ «٣٣» أو الـ «٤٥» عاماً ، على اختلاف النقل فى تاريخ ميلاده.. وكان له - على حد تعبير طه حسين : «من العلم بأمور الدين والدنيا ومن المكانة فى بنى هاشم خاصة ، وفى قريش عامة

وفى نفوس المسلمين جميعاً ، ما كان خليقاً أن يعصمه عن الانحراف عن ابن عمه ، مهما تعظم الحوادث ، وتدلهم الخطوب . . (١)» .
 كما أن كهولته ، وعلمه ، وسداد رأيه ، ومكانته التى جعلت معاوية يرى أنه : «رأس الناس بعد على» - كل ذلك - لم يمنعه من سرقة أموال المسلمين ، و الانغماس فى لذاته ، والانقياد إلى شهواته ، حتى ولو كان ذلك على حساب كل مذكرناه من مميزاته تلك . وكأنه لم يكن يعلم : أن المباح قد يحرم ؛ لو كان يتنافى مع شخصية الانسان ، ومكانته الاجتماعية !!

كما أن ذلك كله . . لم يمنعه من التفوه بتلك الارجاز الركيكة ، التى تنسبها الرواية إليه ، سيما تلك التى تتضمن الالفاظ القبيحة والصريحة ، حتى لقد جعل صاحبه يعترض عليه ، ويقول له : « امثلك يرفث فى هذا الموضع ؟ ! » ، مما يعنى أن مكانة ابن عباس لم تكن لتسمح له - وهو الرجل الكامل المسن ، العالم الحازم - بأن يصدر منه مثل ذلك . .

١ - الفتنة الكبرى ج ٢ ص ١٢١ ، لكن طه حسين مع ذلك يصّر على نسبة السرقة الى ابن عباس ويحاول توجيهها بعلايسمن ولا يغنى من جوع كما سنرى . .

٢ - اننا بالاضافة الى أننا لانعلم الكثير عن عدد من الشخصيات الواردة أسماؤهم فى هذه الرواية ، وبعضهم مجهول لدينا تماماً . . نلاحظ : أن سلسلة رواة هذه الرواية ، تشمل على مجهولين - كرجل من أهل اليمامة ، و سليمان بن راشد ، وغير ذلك - أو على من عرفوا بالانحراف عن أهل البيت ، والبغض لعلى ، وآله ، وممالاتهم لاعدائهم و مناويئهم ، كالشعبى ، و الزهرى وغيرهما . .

٣ - تذكر لنا هذه الرواية : أن ابن عباس يتهم علياً فى بعض رسائله له : بأنه انما أراق دماء المسلمين ؛ من أجل الملك والسلطان ، الامر الذى أثار عجب على عليه السلام ، الذى قال : وابن عباس ، ألم يشاركنا فى هذه الدماء ١٩ .

وهذا ينافى ماجرى بينه وبين ذلك الشامى ! الذى سأله عن الدماء التى سفكها على عليه السلام . . حيث اثبت له ابن عباس - بعد موت على - : أن سفك على عليه السلام لتلك الدماء كان بالحق ؛ لانها كلها كانت تستحق القتل ، و قد أطلال فى اثبات هذا الامر ، حتى اقتنع ذلك الشامى ، و أقر ، وعاد الى موالاته على عليه السلام . (١)

١- المحاسن والمساوى لليهقي ج ١ ص ٦٥-٦٨.

كما أنه لا يتفق مع مواقف ابن عباس السابقة واللاحقة في دفاعه عن مواقف على عليه السلام، وتأكيداته المتكررة لكل خصوم على : أنه عليه السلام كان على الهدى و الحق ، و لم يكن يقصد في كل مواقفه الارضا لله تعالى . . . بخلاف أعدائه ومناوئيه : معاوية ، ومن لف لفه ، وابن الزبير ، وغيرهم ؛ فانهم كانوا طلاب ملك وسلطان . . (١)

و لم نجد أبداً من يشكل عليه : بأن ذلك يناقض قوله :

١ - مواقفه أشهر من أن تذكر ، سيما فى حروبه .
وليراجع على سبيل المثال لا الحصر : شرح النهج للمعتزلى ج ١
ص ١٨٩ ، و ج ٦ ص ٣٢٦ - ٣٢٩ ، و ج ٢ ص ٥٧ ، ٥٨
و البيان و التبيين ج ٢ ص ٣٠٠ ، ٣٠١ طبع سنة ١٩٦٠ ،
ووقعه صفين ص ١١٦ ، ٣١٨ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، و أمالى الطوسى
ج ١ ص ١١ و ٩٧ والعقد الفريد ج ٢ ص ٢٣٠ و ج ٤ ص ٧ -
١٢ و كشف الغمة ص ١٢٦ ، و مروج الذهب ج ٣ ص ٨ و
٦٠ و ٢٦ و ٤٣٥ ، و يعقوبى ج ٢ ص ١١٢ ، و الامامة و
السياسة ج ١ ص ١٢٨ ، و أمالى السرتضى ج ١ ص ٢٧٧ -
٢٨٦ ، والمحاسن والمساوى ، وغير ذلك .

ان سيفك علي عليه السلام دماء المسلمين كان من أجل الملك و
السلطان ! . . أم أنهم كانوا أغبياء الى حد أنهم جميعاً ينسبون
هذه الحجة الدامغة ؛ وفيهم دهاة العرب ، المشهود لهم من كل
أحد بالفتنة ، والدقة ، والذكاء ؟ ! .

٤ - يلاحظ : أن هذه الرواية لم تبين حال هذه الستة
ملايين : هل هي من الدراهم ؟ أو من الدنانير ؟ . . .

٥ - تنص الرواية على أن الضحاك بن عبدالله ، أو
عبيدالله الهلالي ، كان على شرطة البصرة . . لكن كتب التاريخ
تقول: ان الذي كان على شرطة ابن عباس في البصرة هو : الضحاك
بن قيس الهلالي (١) ، أو الضحاك بن قيس عبدالله ، حسبما
ينص عليه البلاذري (٢) . وذلك يناقض قول البلاذري الاخر في
الرواية : ان الذي كان على شرطة ابن عباس في البصرة هو :
الضحاك بن عبدالله . .

و اذا ما أردنا توجيه ذلك : بأن كلا من الرجلين واحد ؛
و ذلك لشيوع النسبة الى الاب تارة ، والى الجد أخرى . .

١ - الكامل لابن الاثير ، طبع صادر ج ٣ ص ٣٦٠ .

٢ - أنساب الاشراف ج ١ ص ٢٢٤ طبع الاعلمي . .

مؤيدين ذلك بأن البعض قد صرح بأن مجيب ابن الحضرمي هو الضحاك بن عبدالله الهلالي ، (١) نفس البطل المذكور في رواية السرقة المتقدمة . .

فاننا سوف نجد أن القضية سوف تصبح أكثر اشكالا بالنسبة الى البلاذري الذي يرى : أن قضية السرقة ، وفرار ابن عباس الى مكة كانت قبل فتنة ابن الحضرمي ، مع أنه هو وغيره يصرحون بأن الضحاك قد فرم مع ابن عباس الى مكة ، كما أنه هو نفسه يصرح بأن الضحاك قد واجه ابن الحضرمي بكلام قاس في البصرة ! ؛ فهل يعقل أن يكون الضحاك في البصرة و في مكة في وقت واحد؟! .. هناك مع ابن عباس ، وهنا في موقفه مع ابن الحضرمي؟! . ولو أننا احتملنا : أن يكون الضحاك قد أوصل ابن عباس الى مكة ، فلما اطمأن عليه عاد الى البصرة ، ووقف من ابن الحضرمي ذلك الموقف الغريب ، الذي أيد فيه علماً ! ! ! . . بعد أن ناصر عامله ، و أعانه على شق عصا الطاعة ، و سرقة بيت المال ! ! ! الامر الذي أساءه وأزعجه جداً . .

١ - الغارات للثقفى ص ٣٧٩ ، وشرح النهج للمعتزلى

ج ٤ ص ٣٧ .

— لو أننا احتملنا ذلك — فأننا نجد من الناحية الأخرى
أن الطبرى فى تاريخه ، وابن كثير فى البداية والنهاية ، والمعتزلى ،
والتقى يصرحون بأن ابن عباس كان فى سنة ٣٩ عند علي فى
الكوفة. . . وأنه كان فى هذه السنة — كما يصرحون وابن الأثير
معهم — والياً على البصرة من قبل علي ، وهو الذى ولى فى هذه
السنة أيضاً زياداً على فارس أوأشار بتوليته . . هذا بالإضافة الى
التصريحات السابقة بأن قضية السرقة ، و مفارقة ابن عباس لعلى
عليه السلام كانت فى سنة أربعين للهجرة . وأما فتنة ابن الحضرى
فقد كانت فى سنة ٣٨ هـ . فكيف تكون فتنة ابن الحضرى بعد
سرقة ابن عباس للأموال كما يقوله البلاذرى ؟ . . . و بعد
فراره الى مكة ؟ . . .

٦ — تنص الرواية على أن احدى عشر رسالة قد تبودلت
بين علي عليه السلام و ابن عباس ، وعلى و أبى الأسود . بل وإذا
أضفنا الى ذلك : أن ابن عباس قد ندم ، و اعتذر الى علي ، و
أن علياً قد راسله بالرضاعنه — حسب بعض الروايات — ؛ فان الرقم
سوف يزيد عن ذلك أيضاً . . يضاف الى ذلك : مسير ابن
عباس من البصرة الى مكة ، و وقائع طف البصرة ، وكذلك ما

جرى فى مكة ، ثم عودة ابن عباس منها الى البصرة ، بعد رضا على عنه ، حسب بعض الروايات -

وأضفنا اليه أيضاً: أننا لم نجد ما يدل على سوء تفاهم بين على وابن عباس فى سنة تسع وثلاثين ، بل نجد الكثير مما يدل على تمام التفاهم والانسجام ، خصوصاً وأنه كان فى هذه السنة عنده فى الكوفة حسبما أشرنا اليه . هذا مع تصريح عدد من المؤرخين : بأن هذه القضية قد كانت فى سنة أربعين : نفس السنة التى قتل فيها على عليه السلام . . ثم اننا بملاحظة بعد البصرة عن الكوفة من جهة ، وبعد مكة عنها من الجهة الاخرى . .

اننا بعد ملاحظة كل ذلك سوف نجد من أنفسنا القاطع بأن الزمان الذى يفترض أن تجرى كل هذه الحوادث فيه . . أوقل افترضته تلك الرواية لها . . لا يمكن أن يسعها فى العادة ، ولا يكفى لكل تلك الاحداث ، والملايسات . .

٧ - لم يذكر لنا الذين أوردوا قضية السرقة ، من تولى البصرة بعد ابن عباس لعلى ، أولهماوية ؛ فهل تركها هملاً ، ولم يستخلف عليها أحداً ؟ ! . . وعلى ، هل غضى النظر عنها ، أو نسيها ؟ ! . ثم معاوية ، و الحسن من بعده ؟ فمن الذى تولاها

للحسن الذى بقى فى الخلافة اكثر من ستة أشهر ؟ ! . فهل بقيت
سنة كاملة ، أو أقل أو اكثر ، من حين ترك ابن عباس لها ، وحتى
صلح الامام الحسن مع معاوية - هل بقيت - كل هذه المدة من
دون وال ولا مشرف ؟ . . . ان ذلك لعجيب حقاً !! وأى
عجيب . . .

و أما ما ذكره البلاذرى بقوله : « و كثرت غاشية ابن
الحضرمى ، وأتباعه ؛ فهال ذلك زيادا ، ورعبه ، وراعه - وكان
عبدالله بن عباس حين شخص الى مكة مغاضباً لعلى خلفه على
البصرة ؛ فلم ينزعه على ، وكان يكاثبه ابن عباس على أنه خليفته ،
ثم كاتب علياً دون ابن عباس - فكاتب زياداً ؛ فلما رأى زياد ما
صار اليه أمرا بن الحضرمى الخ . . » (١)

أما هذا . . فلا ينسجم مع ما ذكره الطبرى ، وابن الاثير ،
وسبط ابن الجوزى : من أن مفارقة ابن عباس لعلى كانت سنة ٤٠
للهجرة ، ومع ما ذكره الطبرى ، وابن الاثير ، و ابن كثير ، و
غيرهم ، من أنه كان سنة ٣٩ نائباً عنه فى البصرة ، وأنه هو
الذى ولى زياداً على الاهواز فى هذه السنة نفسها ، وأنه كان عند

١ - أنساب الاشراف ج ١ ص ٢٢٦ طبع العلمى . .

فتنة ابن الحضرمي عند علي . . كل ذلك لا ينسجم مع ما ذكره البلاذري ؛ لان فتنة ابن الحضرمي كانت سنة ٣٨ للهجرة . .

و الصحيح : هو ما ذكره آخرون : من أن ابن عباس كان حين فتنة ابن الحضرمي عند علي عليه السلام بالكوفة . وقد كاتبه زياد في أمر ابن الحضرمي ، و طلب منه أن يخبر علياً بأمره ؛ فأخبره ، ثم كاتبه علي نفسه الى آخر ما ذكره (١) .

ومن هنا نعرف : أن اصرار طه حسين على كون السرقعة قد وقعت قبل فتنة ابن الحضرمي ، تبعاً للبلاذري لا يمكن أن يستقيم تاريخياً ، فضلاً عن سائر الدلائل و الشواهد الدالة على عدم صحة تلك الرواية من أساسها . .

كانت تلك هي بعض الملاحظات ، التي احببنا أن نسجلها في هذه المقالة ، قبل ذكرنا لبعض الأدلة والشواهد ، التي نرى أنها كافية للحكم على هذه الرواية بالوضع والافتعال . .

١ - الغارات للنقفي ص ٣٩٠ ، و شرح النهج للمعتزلي

ج ٤ ص ٤٢ ، وفي ص ٤١ منه : أنه كان قد قدم الكوفة ليعزى علياً عليه السلام بمقتل محمد بن أبي بكر .

وبعد ذلك . . فان ما نستند اليه فى حكمنا الانف على هذه
الرواية ، يتلخص بالامور التالية :

«ما نستند اليه فى حكمنا على الرواية» :

أولاً : ان أول ما يطالعنا فى هذه الرواية هو اعتداء
ابن عباس ، العالم ، والحازم على أبى الاسود ، الذى لم يكن له
شرف ، ولا علم ، ولا مكانة ابن عباس . يعتدى عليه بلامبرر ظاهر ..
الامر الذى دفعه للوشاية به الى على عليه السلام ، و فضحة و
كشف أوراقه أمام الرأى العام !! فلما ذالم يحاسنه و يلاطفه ،
ويتودد اليه ، حتى لايشى به ، و يفضحه أمام الناس كلهم ؟ ! و
لماذا لايشى به أبو الاسود الا بعد أن اعتدى عليه ! . . . وبعد . .
فلا يمكننا أصلاً أن نصغى الى طه ، حسين حيث يقول :
انه انما شتم أبا الاسود لانه آتس منه « شيئاً من النكير ، فاغلظ له
فى القول ذات يوم ؛ فضايق أبو الاسود بما رأى وما سمع ؛ فكتب
الى على الخ . » (١) .

فان ذلك لا يعد وأن يكون تخرصاً ، و رجماً بالغيب . . و
لعل المنطق السليم يساعد على ضد ذلك تماماً : أى على محاسنة
أبى الاسود ، و التحمل منه مهما أمكن ، أما أن سر شتمه له : أنه
آنس منه شيئاً من التكبر؛ فلا شاهد له أصلاً . . نعم . . لو أخذنا
برواية ابن اعثم ، التى هى الوحيدة المتعرضة لذلك كما
سيأتى . . فاننا نجدها تقول : ان سبب غضب ابن عباس على أبى
الاسود ، هو الخلاف الذى نشب بين أبى الاسود و زياد فى غيبة
ابن عباس الى الحج ، وهجاء أبى الاسود لزياد .

ولكننا فى مقابل ذلك نجد : أن عددًا من المؤرخين يقول:
ان ابن عباس لم يحج فى خلافة على عليه السلام أصلاً. (١)
ثانيًا : وابن عباس . . ألم يكن يخشى بطش على و
سطوته ؟ ١ . والا يعرف حزمه وصلاته ؟ ! . . فكيف يخاطر بنفسه ،
ويقدم على ما أقدم عليه ؟ ١ . ثم . . كيف يذهب الى مكة ؟ ولم
لا يذهب الى معاوية الذى يستطيع أن يحميه من على ، و الذى
ما زال يخطب وده ، ويحاول أن يكون معه ، و الى جانبه ؟ ١ . .

١ - الكامل لابن الأثير ج ٣ ص ٣٧٧ ، طبع صادر ، و

البداية والنهاية ج ٧ ص ٣٢٢ ، والطبرى ج ٤ ص ١٠٢ .

واذا كان من الممكن : أن يمنعه إباء نفسه من الذهاب الى معاوية كما يقال . . فلم لا يمنعه هذا الإباء عن ارتكاب جريمة السرقة نفسها ، وعن شراء المولدات ، والتفوه بالالفاظ النابية و القبيحة ؟ ! . . وهل يمكن أن تصدق أنه يفضل الموت والقصاص من على عليه السلام على الذهاب الى معاوية ؟ !

و اذا ما قيل : انه كان عازماً على الفرار الى معاوية ، عند الاضطرار ، كما يدل عليه تهديده لعلي .

فهل من الممكن أن نتصوره لا يضطر الى ذلك ؛ وهو يعلم أن علياً هو الذي يطالبه . . على الذي يقول : انه سوف يقرر الباطل حتى يخرج الحق من خاصرته.. والذي يكون الدليل عنده عزيزاً، حتى يأخذ الحق له، والعزير عنده ذليلاً حتى يأخذ منه الحق؟!..

واذا كان يرى ان التجاءه الى البيت الحرام يمنع علياً من أخذه ؛ لتقيده على بالشرع كما صرح به طه حسين ؛ حيث قال : انه لم يترك عمله : « ليعود الى الكوفة ؟ أو ليقم في العراق ؛ أو في حيث يستطيع الامام ان يأخذه بتقديم الحساب ؛ و يسأله عن عمله قبل ان يعتزله . و انما ترك المصر ولحق بمكة حيث لا يبلغه سلطان الامام ؛ و حيث لا يقدر الامام على ان يناله بالعقاب ، ان

بين استحقاقه للعقاب ، وانما أقام بالحرم آمنا بأس امامه على ،
وخصمه معاوية . . » (١) .

انه اذا كان من الممكن هذا . . فانه يعنى أن مكة لم تكن
داخلة في سلطان على ، ولا في سلطان غيره . . والافهل من الممكن
أن يعطل على أو غيره الحدود في مكة ؟ ! فلا يقطع السارق ، ولا
يرجم الزانى ؛ لانه في مكة ، البلد الحرام ؟ ! . وابن عباس
ألم يكن سارقاً ، و لو في نظر على على الاقل ؟ ! بل وفي نظر
ابن عباس نفسه حسبما يقوله طه حسين (٢) فلم لا يجوز له عليه السلام
أخذه ، لينال قصاصه ، يأخذ حق الله والمسلمين منه ؟ ! . .

و على . . لماذا لا يأمر عامله على مكة بالقبض على ابن
عباس ، وارساله اليه مصفداً بالحديد ؟ ! واذا كانت مكة قد غزاها
بسر بن أرطاة ، و أصبحت في حوزة معاوية الذى لم يهج ابن
عباس ؟ ! أو ليس قد أعادها جارية بن قدامة الى حوزة على
عليه السلام ؟ ! فلما ذالم يطلب على من ابن قدامة - ولوسراً - :
أن يأتيه بابن عباس ليقتص منه ؟ ! . أو على الاقل ان يقتص منه

١ - الفتنة الكبرى ج ٢ ص ١٢٥ .

٢ - الفتنة الكبرى ج ٢ ص ١٢٦ . .

هو بالنيابة عن علي ؟ ١١٠ . و أيضاً لم يأمر علي عاملة علي
البصرة بأن يرسل اليه كل من أعان ابن عباس ، على سرقة بيت
المال ، وسهل له سبيل الذهب به ؟ ١١٠ .

و بعد موت علي . . لما ذا يثق الحسن بابن عباس ، و
يتخذة عوناً له وعضداً ؟ ! ولا يطالبه بأموال المسلمين التي سرقها
من بيت المال ؟ ١١٠ .

أما معاوية - الذي يعتبره طه حسين خصماً لابن عباس ؛
فلم نجده بعد موت علي حاول أن يهيج خصمه القديم ، وياخذه
بهذه الاموال ؟ ! مع قدرته على ذلك ؟ ١١٠ . . .

ثالثاً : ان ابن عباس كان شوكة جارحة في عين معاوية
و سائر الامويين ؛ و ذلك لما كان يتمتع به من مكانة مرموقة ، و
احترام و تقدير لدى جميع الفئات ، و مختلف الطبقات . . حتى
ان معاوية كان يرى : أنه : «رأس الناس بعد علي» (١) . . كما

١ - وقعة صفين لنصر بن مزاحم ص ٤١٠ ، و أنساب
الاشراف ص ٣٠٧ طبع الاعلمي ، وشرح النهج للمعتزلى ج ٨
ص ٦٣ ، والامامة والسياسة ج ١ ص ٩٨ ، والبيان والتبيين طبع
سنة ١٩٦٠ م ج ٢ ص ٢٩٨ ، لكنه نسب هذا القول الى ابن
العاص .

أن الخوارج كانوا يعدلونه بعلى عليه السلام ، حتى انه عند ما
اقرحه أمير المؤمنين فى التحكيم رفضه الذين صاروا فيما بعد
خوارج ، وغيرهم من المنافقين فى جيش على ، وقالوا : «والله،
مانبالى : اكنت أنت ، أو ابن عباس» . (١) وعلى حسب نص
آخر : «لا والله ، هوانت ، وأنت هو» . (٢)

و كان معاوية يلعنه فى صلاته مع : على ، و الحسن ؛ و
الحسين ، والاشتر ، وقيس بن سعد . . (٣)

وأما عن صلابته و استبصاره فى أمر على عليه السلام ، فقد
بلغ فيه مبلغاً عظيماً ، جعل عمرو بن العاص يجيب معاوية عند
ماطلب منه هذا : أن يكتب اليه يستميله الى جانبه ، و يرفقه ، و

١ - وقعة صفين ص ٤٩٩ ، و أنساب الاشراف طبع

الاعلمى ص ٣٣٣ .

٢ - الفخرى فى الاداب السلطانية ص ٩١ .

٣ - ذلك أشهر من أن يذكر ؛ و لذا فلا حاجة لتعداد

مصادره ، و نذكر على سبيل المثال لا الحصر : شرح النهج ج ١٦
ص ١٣٧ ، وقاموس الرجال ج ٦ ص ٢٧ عن الطبرى ، و وقعة
صفين . .

يبعده عن على عليه السلام فى صفين - قال عمرو لمعاوية : « لو طمعت فيه ، لطمعت فى على » (١) .

وعليه . . واذا كان معاوية قد حاول استمالة ابن عباس ، فى وقت كان فيه يضارع علماً فى صلابته ، وبصيرته فى القضية التى يقاتل من أجلها ، وفى سبيلها . وكان الطمع فيه يوازى الطمع فى على نفسه . . فلماذا لا ينتهز معاوية الآن هذه الفرصة ، ويرسل إليه ، بل ويعمل القليل والكثير من أجل أن يجلب رضاه ؛ ليكون معه ، وإلى جانبه.. يتقوى به على على عليه السلام ، ويربح هذا السلاح؛ لبشهره فى وجه خصمه الذى أعيته فيه الحيل ؟ ١١ . .

وكيف يطمع فيه فى صفين ، ولا يطمع فيه الآن . . بعد أن نزع الشيطان بينهما ، وأصبح كل منهما عدواً للآخر ، وبتحسين الفرص للانقضاض والقضاء عليه ؟ ١ .

وحتى بعد موت على . . لماذا لم يحاول : أن يستغل ذلك فى إبعاده عن الحسن والحسين عليهما السلام ؟ ١١ . أم يمكن أن نصدق : أن معاوية المعروف بالدهاء ، لم يفتن لهذا الأمر

١ - نفس المصادر المتقدمة (ماعدًا الأخير منها) ، لقوله:

ان رأس الناس بعد على الخ . .

الواضح ، ولم يلتفت اليه ؟ . . .

وقد يمكن أن يقال في الجواب : ان ابن عباس كان يربأ بنفسه عن أن يصير ذنباً لمعاوية ، الذى لم يكن له آنذاك مكانة فى نفوس الصفوة من آل محمد (ص) ، ورجال الامة .

ولكن هذا الجواب لا يستقيم ؛ اذ أن ذلك لا يمنع معاوية من بذل المحاولة ؛ والسعى الى أن يخدع ابن عباس ، ويكتب اليه ليغويه، على أمل أن يميل اليه ؛ فان معاوية كأبى مرة لا يأس.. و لقد كتب اليه فى صفين ؛ مع علمه بشدة تعصبه لعلى ، ولم يأس منه آنذاك ، فكيف يأس منه الان ، وهو يرى أن الوضع قد أصبح الان مختلفا عنه فى صفين ؟ ! .

رابعاً : لقد جرت بين ابن عباس ، الذى كان يلعنه معاوية فى قنوة ، و بن معاوية ، و يزيد ، و عتبة بن أبى سفيان ، وسعيد ، وعمر وبنى العاص ، و مروان و عبد الرحمن بنى الحكم ، وابن الزبير ، وزياد ، والمغيرة ؛ وغيرهم - جرت بينه و بينهم - مناظرات و احتجاجات كثيرة ، كانوا فيها يحاولون اتهامه و علماً عليه السلام بشتى التهم الباطلة . و يحرضون على التنبيه على أية زلة له ، أو لغيره من بنى هاشم ، ويحاولون مواجهته

بكل مايقدرّون عليه مما يرون فيه انتقاصاً له ، وخطأً من كرامته
ومن موجبات اذلاله ، وكسر شوكة .

ولم نرهم غيره - ولو مرة واحدة - بسرقة أموال البصرة
أو بأى شىء يمت الى خيانتة بالاموال بصلة . . مع أن فى
ذلك مادة خصبة لهم ، وشفاء لما فى صدورهم . ومع أنه هو قد
عرض لهم بذلك ، و غيرهم به - على ما فى العقد الفريد و
غيره ؛ حيث اكّد لمعاوية أن استعمال على لولاته لنفسه لالهواه ،
أما معاوية فقد استعمل رجالا لهواه لال نفسه . .

بل انه عند ما قام ابن العاص فى الموسم ؛ فأطرى معاوية
و الامويين ، ونال من بنى هاشم ، ثم ذكر مشاهدته بصفين ، وذلك
بعد موت على طبعاً ؛ لان ابن عباس لم يحج فى ولاية على كما
قلنا . . فقال له ابن عباس : يا عمرو ، انك بعت دينك من معاوية
فأعطيته ما فى يدك ، و منك ما فى يد غيره . . الى أن قال له : و
لعمري ان من باع دينه بدنياه غيره لحرى بأن يطول حزنه على ما
باع واشترى الخ (١) . . و واضح ان ذلك كان بعد وفاة على
عليه السلام بقليل لان ابن العاص مات بمصر فى سنة ٤٣ هـ . .

كما أنه قد غير عمرو بن العاص بقوله : « أردت الله ، و أردت مصرا » ؛ وذلك فى كتاب أرسله اليه كله على هذه الوثيرة وبهذا الاسلوب . . (١) فكان المناسب : ولو أن يجيبوه على ذلك بالمثل ، لو كان هناك ما يمكنهم الاجابة به ، لكن ذلك لم يكن . ولم لا يثار منه ابن العاص فى الموسم على ما كان قد وصمه به فى قضية مصر ، و أخذ عمرو لها من معاوية طمعة ؟ ! أم يعقل أنهم حلموا عنه وصفحوا ؟ . . ولم لا يحلمون و يصفحون عند ما كانوا يواجهونه بما هو أنكى و أشد من قواذع القول و قوارعه ؟ . .

وقد يمكن الاعتذار عن ذلك بأن تركهم تعبيره بذلك يمكن أن يكون مخافة أن يعلن ابن عباس على الملا رأيه فى الغنائم ، ويقول لهم : هذا حقنا الذى ثبت لنا بنص الكتاب العزيز ، المصرح بأن الخمس هو لأهل البيت . . ومن ثم ينتشر هذا بين الناس ، و يفهمون : أن لال محمد حقاً فى الاموال ، و

١- أنساب الاشراف طبع الاعلمى ج ١ ص ٣٠٨، ٣٠٩،

وشرح النهج للمعتزلى ج ٨ ص ٦٤ ، و وقعة صفين ص ٤١٣ ، والإمامة والسياسة ج ١ ص ٩٩.

يتعدى النقاش من ذلك الى حقهم فى الخلافة . . وهو أمر لا يريد معاوية وأعوانه توجيه أنظار الناس اليه فى أى من الظروف و الاحوال . .

و لكن هذا مما لا يمكن قبوله ؛ لان اجابة ابن عباس على أقواله بالمثل ، وتعييره بالسرقة ، و تعبير على عليه السلام بتولية الفساق ، السارقين لاموال الله والامة ، أمرهم جداً لمعاوية، يفوق أهمية قضية الخمس . .

واذا كان معاوية قد استطاع أن يموه على الناس فى قتل عمار بن ياسر ، الذى جاء النص الصريح بأنه : تقتله الفئة الباغية . . وخيل لهم : أن من جاء به هو الذى قتله ؛ فلم لا يستطيع أن يموه على الناس فى قضية الخمس ، مع أن الامر فيها أيسر وأسهل ، لسبق اختلاف الصحابة فى تفسير آية الخمس ولقيىء ، كما فى احكام القرآن . وتفسير الطبرى كما ستأتى الاشارة اليه ، و كان قد صرف النظر عن هذه القضية قبل زمان معاوية بوقت ليس بالقصير . . (١)

١ - لقد اشبع الكلام فى اختلافهم فى ذلك العلامة المحقق الشيخ على الاحمدى فى مكاتيب الرسول ج ٢ ص ٥٣٩ فراجع .

و بعد هذا . . فقد يعترض أيضاً على ما قلناه بكلام ابن الزبير الانف الذكر، والذي يعبر فيه ابن عباس بسرقة أموال بيت مال البصرة .

ولكنه اعتراض غير وارد؛ اذ رغم ضعف سند تلك الرواية .. نرى أن كثيرين قد أوردوا كلام ابن الزبير ، و جواب ابن عباس له ، ولم يذكروا هذه الفقرة المزعومة ، ولأجوابها . . (١)

يضاف الى ذلك : أن الرواية تتهم الزبير بأنه قد تزوج أسماء متعة ، و ذلك غير صحيح ؛ لأن الزبير قد تزوج أسماء معلناً زوجاً دائماً ، زوجه اياها أبوه . . (٢) واردة متعة الحج

١ - مروج الذهب للمسعودي ج ٣ ص ٨١ ، و جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٢٣٦ ، والغدير ج ٦ ص ٢٠٨ عنه و عن محاضرات الراغب ج ٢ ص ٩٤ ، وزاد المعاد لابن القيم ج ١ ص ٢١٩ والعقد الفريد.. لكن ما عدا مروج الذهب ذكروا أن القضية جرت بين ابن عباس و عروة بن الزبير ، لاعبد الله . . ولكنها كلها تتفق في خلوها عن الفقرة التي تتهم ابن عباس بأموال البصرة .

٢ - مروج الذهب ج ٣ ص ٨٢ .

غير صحيح أيضاً ؛ بعد تصريح الرواية نفسها بمتعة النساء . .
بل لقد نقل البعض : أنه بعد أن قال ابن عباس لابن الزبير:
سل أمك عن بردى عوسجة . . ذهب ابن الزبير الى أمه وقررها؛
فأقرت بأن الزبير قد تمتعها على عهد رسول الله (ص) بيردين ؛
فلعلت بعبد الله ، وأنه من متعة (١)

ولكن ذلك بعيد أيضاً ؛ لان آية تشريع المتعة قد نزلت
في المدينة ، وعبد الله بن الزبير حملت به أمه في مكة ، ثم هاجرت
وهي متم؛ فوضعت في المدينة ؛ (٢) فكان - على ما قيل - أول

١ - مستدرک الوسائل ج ٢ ص ٥٨٧ ، عن كتاب :
الاستغاثة ، لكن المطبوع من كتاب الاستغاثة قد ذكر الرواية في
هامش ص ٤٥ ، ٤٦ ع-ن : المختصر من الاصل للحافظ ابن
شهر آشوب السروی .

٢ - مسند احمد ج ٢ ص ٣٤٧ و ليراجع ص ٣٤٩ ،
و أسد الغابة ج ٣ ص ١٦٢ ، و ج ٥ ص ٣٩٢ ، والاصابة ج ٢
ص ٣٠٩ ، و ج ٤ ص ٢٢٩ ، وتهذيب التهذيب ج ٥ ص ٢١٣ ، لكنه
قال: انها ولدته بعد الهجرة بعشرين شهراً؛ ثم ناقش في ذلك بما لا
مجال لذكره ، وليراجع الاستيعاب هامش الاصابة ج ٢ ص ٣٠١ .

مولود ولد بعد الهجرة . . وعليه فلا يصح أيضاً : أن يكون الزبير قد تمتع بها قبل الزواج المعلن . . الاعلى تقدير أن يكون الزواج الموقت قد كان معمولا به قبل الاسلام فجاء الاسلام و أمضاه . . كما أن من الممكن أن تكون المتعة قد شرعت في مكة على لسان النبي (ص) أولا ، ثم نزل النص القرآني في المدينة بعد ذلك . نعم . . قد ذكر الواقدي : أن ابن الزبير قد ولد في شوال في السنة الثانية للهجرة (١) ؛ وعلى هذا فيحتمل أن يكون الزبير قد تمتع بأسماء قبل ذلك ، فيما لو فرض أن المتعة قد شرعت في مطلع الهجرة . .

و يبقى أن نشير الى احتمال آخر.. وهو أن الزبير - على ما يقولون - قد طلق أسماء بضغط من ولده عبدالله ، الذي قال له: «مثلي لا توطأ أمه» (٢) فلعله بعد طلاقه لها كان يتمتعها ، وكان ثوبا

١ - الاصابة ج ٢ ص ٣٠٩ ، والاستيعاب هامش الاصابة

ج ٢ ص ٣٠١ .

٢ - أسد الغابة ج ٥ ص ٣٩٢ ، و في الطبقات ج ٨

قسم ١ ص ١٨٥ : أن الزبير قد طلقها ، وكان عروة حينئذ صغيراً ، فأخذها منها . . وعلى هذا فيكون طلاقها في خلافة عثمان..

عرفجة من جملة ما تمتعها به..

هذا كله .. على فرض صحة الرواية المصراحة بتمتع الزبير
لأسماء ، و قد رأينا : أن الناقلين لهذه الرواية كثيرون ، سيما
لقوله: سل أمك عن ثوبى عرفجة ؛ ولذا فليس من السهل تجاهلها ،
وعدم الاعتناء بها ، بل لابد من التوجه الى الاحتمالات المذكورة
آنفاً ، والاخذ بأقربها ، وعدم الحكم على الرواية بالوضع من
أساسها ، ولكل فقراتها ..

ويبقى أن نشير هنا . الى رواية أخرى تقول : عن شعبة بن
مسلم قال : «دخلت على أسماء بنت أبي بكر ؛ فسألناها عن المتعة
فقلت : فعلناها على عهد رسول الله (ص)» (١) .

وورد أن ابن عباس قال لابن الزبير : «سل أمك تخبرك ؛
فإن أول متعة سطع مجمرها ، لمجمر سطع بين أمك وأبيك..» (٢) .
و لعل المراد هنا متعة الحج ، و لعل ما تقدم يمكن حمله
على هذا ، و ذلك بقريئة مارواه أحمد بن حنبل قال : « . . قال

١ - الوسائل ج ١٤ ص ٤٤١ .

٢ - مروج الذهب ج ٣ ص ٨١ وقاموس الرجال ج ٥

ص ٤٥٢ عنه .

عبدالله بن الزبير: أفردوا بالحج ، ودعوا قول هذا . يعنى : ابن عباس . فقال ابن العباس : ألا تسأل أمك عن هذا ؟ ١؟ فارسل اليها ، قالت : صدق ابن عباس ، خرجنا مع رسول الله (ص) حجاجاً ؛ فأمرنا فجعلناها عمرة ؛ فحل لنا الحلال ، حتى سطعت المجامير بين النساء ، والرجال . . . » (١)

وأما الكلام المنسوب الى قيس بن سعد ، و المنقول عن مقاتل الطالبين فيما تقدم . .

فيكفى أن نشير بالنسبة اليه الى ما ذكره بعض المحققين (٢) من أنه كلام مفتعل ، قد دس في بعض نسخ مقاتل الطالبين دون بعض ؛ وذلك لان ابن ابي الحديد قد نقل كلام أبي الفرج بعينه ، ولم يذكر كلام قيس هذا ، وانما قال عن قيس : « ثم خطبهم ، فثبتهم ، و ذكر عبيد الله ، فقال منه . ثم أمرهم بالصبر والنهوض الى العدو ؛ فأجابوه . . . » .

و نقل ابن ابي الحديد مقدم ؛ سيما و نحن نراه ينقل عن أبي الفرج بن قوله : « فاخرجوا رحمكم الله الى معسكركم

١ - مسند أحمد بن حنبل ج ٦ ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

٢ - راجع : قاموس الرجال ج ٦ ص ٢١ .

بالنخيلة» وقوله : «ثم ان الحسن سارفى عسكر عظيم» ينقل كلاماً كثيراً ليس فى نسخ المقاتل المطبوعة منه عين ولا أثر . . وابن أبى الحديد قدسمع المقاتل املاءً عن شيوخه ؛ فنقله أثبت ؛ اذ يحتمل قوياً : أن تكون هوامش قد زادها النساخ فى الاصل اشتباها . .

هذا كله . . فضلا عن تلك الدلائل و الشواهد المتقدمة والآتية، التى تدل على افتعال هذه القصة و اختلاقها من أساسها..
خامساً : اننا لم نجد لابن عباس مايدل على أنه كان يمتلك ثروة كبيرة ، ولا ترك ما يثبت ذلك : كملكه لدور ، أو ضياع ، أوموالى ، أوهباب لشعراء ، أوفقراء ، أو صلات لذوى رحم ، أوغير ذلك . . بل لم نجد مايدل على امتلاكه لجزء من مئة جزء مما يقال : انه اختلسه من بيت مال البصرة ١١ .

فأين ذهب ذلك المال الذى عبأه ابن عباس فى الغرائر؟! وماذا جرى للسنة ملايين تلك ؟ ١١ . وهل ثلاث مولدات بثلاثة آلاف دينار ، تكفى للقضاء على تلك الثروة الهائلة ؟ سيما فى تلك الفترة التى كان للمال فيها قيمة كبيرة ، والقليل منه يكفى فى الشيء الكثير ١١ . .

وأين كان الشعراء عنه ، حينما علموا بحيازته لستة ملايين؟
وكذلك أين كان الفقراء حينئذ ؟ . . .

ولقد تنبه بعض الذين ساهموا فى افتعال هذه الرواية لهذه النقطة ، فأورد بعضهم عبارة تشير الى هذا ، فى محاولة للجابة على هذه الاسئلة ؛ حيث جاء فى رواية البلاذرى فقط قوله : « . . . وكان ابن عباس يعطى فى طريقه من سألته ، و من لم يسأله من الضعفاء حتى قدم مكة » . . .

لكن ذلك لم يكن لينطلى على أحد ؛ بعد أن كانت الستة ملايين لاتزال تكفى فى تلك الفترة للقيام بنفقات دولة بأسرها ، ولايوثر فيها عطاءاته للضعفاء فى الطريق ، من سألته منهم ، ومن لم يسأله . . . ! ! !

سادساً : لقد انكر عمرو بن عبيد، المعروف بانحرافه عن على ، على سليمان بن على ، بن عبدالله بن العباس : أن يكون ذلك قد صدر من عبدالله بن العباس ، واحتج لذلك فى جملة ما احتج بقوله :

« وأى مال يجتمع فى بيت مال البصرة ، مع حاجة على الى الاموال ، و هو يفرغ بيت مال الكوفة فى كل خميس ، و

ويرشه ، و قالوا : انه كان يقيل فيه ؛ فكيف يترك المال يجتمع
بالبصرة ؟ ! » . (١)

سيما اذا كان مبلغ هذا المال ستة ملايين ، التى تحتاج
لاجتماعها الى مدة طويلة ، لا يصبر عليها على عليه السلام . . الذى
كان لا يزال يعمل ، و يتجهز من أجل العودة الى صفين لمحاربة
معاوية . .

سابعاً : ان ما بأيدينا من النصوص التاريخية يدل على
أن ابن عباس لم يزل على البصرة حتى قتل على عليه السلام . .
وقد ذهب الى ذلك عدد من المؤرخين . وقد اعترف نفس أولئك
الموردين لقضية السرقة بوجود المنكرين لها . . حتى لقد احتمل
الراوندى : أن يكون السارق هو عبيد الله بن العباس لاعدائه..
ورده ابن أبى الحديد : بأن عبيد الله كان والياً على اليمن ، لا على
البصرة . . (٢)

و على كل ... فقد قالوا : « . . وقد انكر ذلك بعضهم ،

١ - امالى السيد المرتضى ج ١ ص ١٧٧ ، و قاموس

الرجال ج ٦ ص ١٥ ، ١٦ عنه .

٢ - شرح النهج للمعتزلى ج ١٦ ص ١٧١ ، ١٧٢ .

وقال: لم يزل عاملاً عليها لعلى ، حتى قتل على ، وشهد صلح الحسن مع معاوية ، ثم خرج الى مكة . والاول أصح ، وانما كان الذى شهد صلح الحسن عبيدالله بن عباس . . . » (١)

وقال آخرون ماهو قريب من ذلك ، وأنه بعد صلح الحسن مع معاوية ، خرج ابن عباس الى مكة . . (٢)

ونقل الطبرى عن أبى عبيدة ، أنه قال : « ان ابن عباس لم يرح من البصرة حتى قتل على عليه السلام ؛ فشنخ الى الحسن ؛ فشهد الصلح بينه وبين معاوية ، ثم رجع الى البصرة ، وثقله بها ؛ فحمله ، ومالا من بيت المال قليلا ، وقال : هى أرزاقى . قال أبو زيد : و قد ذكرت ذلك لايى الحسن ؛ فأنكره ، وزعم : أن علياً قتل وابن عباس بمكة ، وأن الذى شهد الصلح بين الحسن ومعاوية عبيدالله بن عباس . . . » (٣) .

١ - الكامل لابن الاثير ، طبع صادر ج ٣ ص ٣٨٦ ،
وتذكرة الخواص ص ١٠٧ .

٢ - تاريخ الطبرى ، مطبعة الاستقامة ج ٤ ص ١٠٨ ، و
أنساب الاشراف طبع الاعلمى ج ١ ص ١٧٦ .

٣ - تاريخ الطبرى ج ٤ ص ١٠٩ طبع مطبعة الاستقامة

هذا . . . و لكن انكار هؤلاء لشهود ابن عباس للصلح ، و
اصرارهم على أن الذى شهدده هو أخوه عبيد الله لا يعنى أنه قد سرق
الاموال وفر الى مكة ، مضافاً الى اننا لانرى مانعاً من شهوده
للصلح ، وأنه قد قدم من البصرة خصيصاً من أجل ذلك ، ثم عاد
اليها وثقله بها ؛ فحمله ، وعاد الى مكة ، سيما بملاحظة ماسياتنى
مما يدل على أنه كان والياً على البصرة من قبل الحسن أيضاً . .
و على كل حال . . فلنعد الآن الى متابعة أقوال القائلين بأنه لم
يفارق علياً ، وأنه مازال والياً على البصرة الى أن قتل على عليه
السلام ، فنقول :

قال ابن أبى الحديد : « . . . و قال آخرون : وهم
الاقلون: هذا لم يكن ، ولا فارق عبدالله بن عباس علياً عليه السلام ،
ولا بابنه ولا خالقه ، و لم يزل أميراً على البصرة الى أن قتل على
عليه السلام . . » (٢) ثم استدلل على ذلك ببعض ما أشرنا اليه ،
ثم قال : « وهذا عندى هو الامثل و الاصبوب » وان كان قد أظهر
التردد أخيراً . .

٢ - شرح النهج للمعتزلى ج ١٦ ص ١٧١ ، و رجال

المامقانى ج ٢ ص ١٩٤ عن ابن ميثم . .

أما اليعقوبى ، فىرى : أن ابن عباس قد أخذ من بيت مال
البصرة عشرة آلاف درهم ؛ فكتب أبو الاسود الى على بذلك ؛
فكتب اليه يأمره بردها ؛ فامتنع ؛ فكتب يقسم له لتردنها ، فلما
ردها ، أورد اكثرها كتب اليه على : أما بعد : فان المرء ليسره
درك مالم يكن ليفوته الخ . . (١)

وعن أبى أراكة : ان ابن عباس قد ندم ، واعتذر الى على
عليه السلام ؛ وقبل أمير المؤمنين عذره . . (٢)

وقال السدى : « كان الشيطان قد نزغ بين ابن عباس ، وبين
على مدة ، ثم عاد الى موالاته . . » (٣)
وسياتى كلام ابن أعثم فى ذلك . .

وقال عمرو بن عبيد لسليمان بن على : « ابن عباس لم يفارق
علياً حتى قتل ، وشهد صلح الحسن . . » (٤)
و قال ابن كثير : « . . وتأمر على البصرة من جهة على .

-
- ١ - تاريخ اليعقوبى ، طبع صادر ج ٢ ص ٢٠٥ .
٢ و ٣ - تذكرة الخواص ص ٢٥٢ و ١٥٠ على الترتيب
٤ - أمالى المرتضى ج ١ ص ١٧٧ ، وقاموس الرجال
ج ٦ ص ١٥ عنه .

وكان اذا خرج منها يستخلف أبا الاسود الدؤلى على الصلاة ، و
زياد بن أبى سفيان على الخراج ، وكان أهل البصرة مغبوطين به :
يفقههم ، و يعلم جاهلهم ، ويعظ مجرمهم ، ويعطى فقيرهم ، فلم
يزل عليها حتى مات على . و يقال : ان علياً عزله عنها قبل
موته . . « (١) .

و قال ابن حجر : « . . فلم يزل ابن عباس على البصرة
حتى قتل على ؛ فاستخلف على البصرة عبدالله بن الحارث ، و
مضى الى الحجاز . . « (٢) .

كانت تلك طائفة من الاقوال ، التى تؤيد بقاء ابن عباس
والياً على البصرة الى ما بعد مقتل على عليه السلام . .

ثامناً : وبعد . . فان لدينا عدا الاقوال الالفة عدة أدلة
ثبتت : أن ابن عباس استمر على البصرة الى ما بعد مقتل على
عليه السلام . بل الى ما بعد صلح الامام الحسن عليه السلام مع
معاوية . .

و نحن نشير الى هذه الامور المثبتة . لذلك على النحو

١ - البداية والنهاية ج ٨ ص ٣٠٤ .

٢ - الاصابه ج ٢ ص ٣٣٤ .

التالى :

١ - ان مما يدل على أن ابن عباس كان فى الكوفة حين مقتل على عليه السلام ، ما رواه المفيد : من أن علياً عليه السلام « كان فى رمضان الذى قتل فيه ، يفطر يوماً عند الحسن ، ويوماً عند الحسين ، وثالث عند عبدالله بن العباس ، لايزيد على ثلاث لقم . . » (١)

٢ - ماورد من أنه :

«خطب الحسن صبيحة الليلة التى قبض فيها أمير المؤمنين عليه السلام فقال : «لقد قبض الى أن قال : فقام عبدالله بن العباس بن يديه فقال: معاشر الناس، هذا ابن نبيكم، ووصى امامكم ؛

١ - الارشاد للمفيد ص ١٥١ طبع سنة ١٣٦٤ هـ . و كشف الغمة طبعة حجرية ص ١٣٠ . وبعضهم كابن الصباغ ، وابن الطقطقى ذكر عبدالله بن جعفر ، بدل عبدالله بن عباس . . وفى اعلام الورى ص ١٦٠ : ان الرواية التى تذكر عبدالله مشهورة لكنه قال : والاصح : «عبدالله بن جعفر»؛ فهذا تصحيح و اجتهاد منه .

فبايعوه . . (١)» وذلك فى يوم الواحد والعشرين من شهر رمضان سنة أربعين من الهجرة ؛ فرتب العمال ، وأمر الامرة ، وأرسل عبدالله بن العباس الى البصرة ، ونظر فى الامور . . » (٢) .

٣ - أما ابن ابي الحديد فيقول : «قال المدائنى : ولما توفى على عليه السلام ، خرج عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب الى الناس ؛ فقال : ان أمير المؤمنين عليه السلام قد توفى ، وقد ترك خلفاً ؛ فان أحببتم خرج اليكم ، و ان كرهتم فلا أحد على أحد ؛ فبكى الناس ، وقالوا : بل يخرج الينا ، فخرج الحسن عليه السلام ، فخطبهم . . الى ان قال : فبايعه الناس . . » (٣) .

١ - كشف الغمة طبعه حجرية ص ١٦١ والفصول المهمة لابن الصباغ ص ١٤٦ ، وارشاد المفيد طبع سنة ١٣٦٤ هـ ص ١٦٧ ، ١٦٨ ، و اثبات الهداة ج ٥ ص ١٣٤ و ١٣٦ ، و شرح النهج ج ١٦ ص ٣٠ عن مقاتل أبا الفرج ، مصرحاً بالاسم : «عبدالله» . لكن المقاتل المطبوع ص ٥٢ اكتفى بلفظ : ابن عباس دون تصريح بالاسم . وليراجع : اعلام الورى أيضاً ص ٢٠٨

٢ - كشف الغمة طبعة حجرية ص ١٦١ ، وارشاد المفيد ص ١٦٨ .

٣ - شرح النهج للمعتزلى ج ١٦ ص ٢٢ .

٤ - أما ولاؤه للحسن فيدل عليه : رسالته التي أرسلها

إليه - والظاهر أنه أرسلها إليه من البصرة ، لامن مكة كما يقوله طه حسين؛ سيما بعد ما عرفت ، وما سيأتى من توليه البصرة له عليه السلام - فهو يقول فى تلك الرسالة ، يحثه على ضبط الامور، والنهوض لجهاد معاوية : «ان المسلمين ولوك أمرهم بعد على ؛ فشمز للحرب ، وجاهد عدوك ، ودار أصحابك ، واشتر من الضنين دينه بما لا يثلم دينك . وول أهل البيوتات والشرف تستصلح بهم عشائره ، حتى تكون الجماعة ، فان بعض ما يكره الناس ما لم يتعد الحق ، وكانت عواقبه تؤدى الى ظهور العدل وعز الدين ، خير من كثير مما يحبون ؛ اذا كانت عواقبه تدعو الى ظهور الجور، ووهن الدين» (١) الى آخر الرسالة ، التى يؤيد فيها حق على عليه السلام وأهل بيته ، ويجرح فيها كل اعدائه عليه السلام و مناوئيه . .

٥ - و بعد ذلك يطالعنا موقف معاوية من ابن عباس

١ - عيون الاخبار لابن قتيبة ج ١ ص ١٤ ، والعقد الفريد

ج ٣ ص ١٢٤ ، طبع سنة ١٣٤٦ هـ . وذكرها ابن ابي الحديد
بتعامها فى شرح النهج ج ١٦ ص ٢٣ ، ٢٤ .

عند صلح الحسن ؛ حيث كتب معاوية الى ابن عباس يدعوه الى بيعته، ويقول : « . . . ولعمري ، لو قتلتك بعثمان رجوت أن يكون ذلك لله رضا ، وأن يكون رأياً صواباً ؛ فانك من الساعين عليه، والخاذلين له ، و السافكين دمه ، و ماجرى بيني و بينك صلح فيمنعك مني : ولا بيدك أمان . .

فكتب اليه ابن عباس جواباً طويلاً ، وكان مما قاله فيه - بعد ذكره أن القاتل الحقيقي لعثمان هو معاوية نفسه - : ثم علمت عند ذلك: ان الناس لن يعدلوا بيننا وبينك ؛ فطفقت تنعى عثمان و تلزمانده ، و تقول : قتل مظلوماً ؛ فان يك قتل مظلوماً فانت أظلم الظالمين . ثم لم تزل مصوباً ، ومصعداً ، وجائماً ، و رابضاً تستغوي الجهال ، و تنازعنا حقنا بالسفهاء ، حتى أدركت ما طلبت . . » (١)

وتهديد معاوية لابن عباس عند صلح الحسن ، ان دل على شيء ؛ فانما يدل على مدى خوف معاوية منه ، و رهبة اياه، و معرفته بحقيقة موقفه منه ، و من خلافته ، و جده واجتهاده في مناصرة علي ، و ولده الحسن عليهما السلام . . ولا نستبعد أن تكون هذه

الرسالة قد أرسلها معاوية اليه الى البصرة ، حيث تكمن قدرة ابن عباس وقوته ، التى يشير اليها زياد فى كلامه الاتى ؛ ولان ابن عباس كان والياً على البصرة حيثئذ . .

٦ - قال ابن ابي الحديد نقلا عن المدائنى : « . . ثم وجه (أى الحسن(ع)) عبدالله بن عباس ، ومعه قيس بن سعد بن عبادة مقدمة له فى اثنى عشر ألفا الى الشام ، وخرج وهو يريد المدائن ؛ فطعن بسابط ، و انتهب متاعه ، ودخل المدائن ، و بلغ ذلك معاوية ؛ فأشاعه ، وجعل أصحاب الحسن الذين وجههم مع عبدالله يتسللون الى معاوية ، الوجوه وأهل البيوتات ؛ فكتب عبدالله بن العباس بذلك الى الحسن عليه السلام ؛ فخطب الناس ، ووبخهم وقال : خالفتم أبى حتى حكم وهو كاره الخ . . » (١) ثم يذكر قضية الصلح . .

وهذا الذى ذكره المدائنى لا يمكن أن ينطبق على ماجرى من عبيدالله بن العباس من الخيانة ، بل هو شاهد قوى لما ذكره أولئك الذين قالوا: ان عبدالله نفسه قد شهد صلح الامام الحسن مع معاوية ، ثم عاد الى البصرة ، و ثقله بها ، فحملة ، و توجه

الى مكة . . و الذى يظهر هو أنه قد جاء من البصرة ، و جعله
الحسن على مقدمته، لكن جيشه هو الذى خان به ؛ فكتب بذلك الى
امامه ؛ فكان ذلك من مشجعات قبوله عليه السلام للصالح ، أما
خيانة عبيد الله فلعلها كانت قبل ذلك أو بعده . .

٧ - ويدل على تولى ابن عباس للبصرة من قبل الحسن
عليه السلام ، ماورد من : أن معاوية قد دس رجلاً : «من بنى حمير
الى الكوفة ، و رجلاً من بنى القين الى البصرة ، يكتبان اليه
بالاخبار ، فدل على الحميرى عند لحام جرير ، ودل على القينى
بالبصرة فى بنى سليم؛ فأخذوا ، وقتلوا.. الى أن قال : و كتب عبد الله بن
العباس من البصرة الى معاوية : أما بعد : فانك و دسك أخا
بنى قين الى البصرة، تلتمس من غفلات قريش، مثل الذى ظفرت به من
يمانيتك. لكما قال أمية بن الاسكر :

لعمرك انى و الخزاعى طارقاً

كنعجة عاد حنقها تنحفر

أثارت عليها شفرة بكراعها

فظلت بها من آخر الليل تنحر

شمت بقوم من صديقك أهلكوا

أصابهم يوم من الدهر أصفر

فأجابه معاوية : أما بعد : فإن الحسن بن علي قد كتب

الى بنحو ما كتبت به ، وأنبأني الخ . . » (١)

٨ - وأخيراً . . فإن مما يدل على أن ابن عباس قد بقي

على البصرة الى ما بعد مقتل علي عليه السلام ، ثم وليها من بعده
للالمام الحسن صلوات الله وسلامه عليه ، ماورد : من أنه لما قتل
على عليه السلام ، بقي زياد على عسله ، و خاف معاوية جانبه ، وعلم
صعوبة ناحيته ، وأشفق من ممالاته الحسن بن علي ؛ فكتب الى
زياد يتهدده ؛ فغضب زياد وقام خطيبا ؛ فكان مما قال : « كيف
أرهبه و بينى وبينه ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله ، وابن
ابن (٢) عمه فى مئة ألف من المهاجرين والانصار . والله ، لو

١ - مقاتل الطالبين ص ٥٢ - ٥٤ ، و شرح النهج

للمعتزلى ج ١٦ ص ٣١ ، ٣٢ ، والاغانى ج ١٨ ص ١٦٢ ،
وارشاد المفيد ص ١٦٨ ، وعدم تصريح هذا الاخير باسم عبد الله
بن عباس لا يضر ؛ لانه قد نص قبل ذلك بقليل على توليه البصرة
من قبل الحسن عليه السلام ، وأشار ابن الصباغ الى هذه القضية
ص ١٤٦ من دون تصريح أيضاً . .

٢ - الصحيح : وابن عمه . .

أذن لى فيه ، أو ندبنى اليه لاريته الكواكب نهاراً . . » . (١)
هذا على ما ذكره ابن أبى الحديد فى ذلك . .

وعبارة غيره : أن زياداً قال : «العجب من ابن آكلة الاكباد
وكهف النفاق ، ورئيس الاحزاب ، يتهددنى ؛ وبينى وبينه ابنا
عم رسول الله (ص) - يعنى ابن عباس ، و الحسن بن على - فى
سبعين ألفاً ، واضعى سيوفهم على عواتقهم الخ . . » . (٢)
ولكنه لما استلحق زياداً بعد ذلك ، مال زياد اليه . . (٣)

١ - شرح النهج للمعتزلى ج ١٦ ص ١٨٢ و ١٨٣ .
٢ - الطبرى حوادث سنة ٤١ ج ٤ ص ١٢٩ والكمال لابن
الاثير ج ٣ ص ٤١٥ ، ٤١٦ ، طبع صادر . لكنه فى ص ٤٤٤
منه ذكر العبارة نفسها من دون تفسير بقوله : يعنى ابن عباس الخ . .
وذكر : أن ذلك كان فى حياة على عليه السلام . وواضح أن زياداً
قد تولى فارس فى سنة ٣٩ هـ . وفاته أن محاولات معاوية قد
تكررت لذلك . . والظاهر : أنها كانت ثلاث مرات ، كما تدل عليه
هذه النصوص وغيرها .

٣ - فى وفيات الاعيان طبع سنة ١٣١٠ ج ٢ ص ٢٩٥
و الفخرى فى الاداب السلطانية ص ١٠٩ ، ١١٠ : أن معاوية -

لكن ابن الاثير - لم يقبل تفسير الطبرى لقول زياد على ذلك النحو، وأنكر أن يكون قد عني ابن عباس ؛ وذلك استناداً الى رواية السرقة المتقدمة . (١)

ولكن عدم قبول ابن الاثير لذلك لقيمة له ؛ بعد أن كانت سائر الأدلة والشواهد تثبت كذب تلك الرواية ، وتؤكد على أن ابن عباس لم يفارق علياً، وأنه بقي على البصرة من قبل الحسن . وقول زياد هذا ، وذلك الذى نقلناه عن ابن أبى الحديد هو من تلك الدلائل و الشواهد . . التى تؤكد كذب تلك الرواية و افعالها ، سيما بعد تلك الأدلة الكثيرة، التى قد منا جانباً منها .

المبررات لاتجدى :

وبعد . . واذ قد ثبت بعد هذه الجولة كذب تلك الرواية المتقدمة ، - رواية السرقة - وافعالها ، بما لامجال معه لاي شك

→ قد حاول استلحاق زياد مرتين: مرة فى حياة على فضل، ومرة بعد وفاته فنجح. لكن الظاهر : انها ثلاث محاولات كما قلنا .

١ - الكامل لابن الاثير ج ٣ ص ٤١٦ طبع صادر

أو توهم . .

فلا تبقى ثمة حاجة الى تبريرات طه حسين للسرقة بأن :
«ابن عباس عندما رأى نجم ابن عمه فى أفول ، ونجم معاوية
فى صعود ، لم يشهد النهران مع على ، و انما أقام بالبصرة ، و
اكفى بأن سرح الجند اليه ، و : «أقام فى البصرة يفكر فى نفسه
اكثر مما يفكر فى ابن عمه ، وفى هذه الخطوب ، التى كانت تزدهم
عليه ، وكأنه آثر نفسه بشيء من الخير ، وسار فى بيت المال سيرة
تخالف المألوف من أمر على ، ومن أمره هو ، حين كانت الايام مقبلة
على ابن عمه وعليه . . » . (١)

لاحاجة الى ذلك ؛ لانه لا يعدوا أن يكون مجرد توجيه اتهام ،
لايستند الى شيء الا الى تلك الرواية التى لم يعد ثمة شك فى
فسادها ، و عدم صحتها . . مضيفاً الى ذلك دعوى تكذيبها كل
الشواهد التاريخية ، و هى أن ابن عباس لم يكن مع على فى
النهر وان . . مع أن ابن عباس قد حاج أهل النهروان ، بإشارة
من على نفسه ، و رجع منهم - على ما قيل - ألقان عن غيهم
وضلالهم ..

مع أنه - لو فرض جدلا : أنه لم يحضر النهران ؛ فان ذلك لا يثبت ما يدعيه طه حسين أصلا ؛ وذلك لانه قد تقدم أنه كان عند علي بعد ذلك ، وفي سنة ٣٩ بالذات ، بل وفي سنة أربعين ، سنة استشهاده عليه السلام حسبما عرفت ، الى آخر ما تقدم مما لا نرى حاجة الى اعادته . .

الرأى الامثل :

وبعد كل ما قد مناه . . فان مما تجدر الإشارة اليه هنا : أنه لو فرض أن لهذه القضية أساس من الصحة ؛ فان ما يمكن أن يكون قد حصل هو : اما مذكره اليعقوبى ، أو مذكره ابن اعثم الكوفى فى كتابه : الفتوح ، على ما نقل عنه :

وهو أنه لما ذهب عبدالله بن عباس الى الحج ، واستخلف زياداً على الخراج ، وأبا الاسود على الصلاة ، وقع بينهما بعد خروجه تنافر ؛ فهجاه أبو الاسود ؛ فلما رجع ابن عباس شكاه زياد ، وقرأ عليه اهاجيه فيه ؛ فغضب ابن عباس ، وسب أبا الاسود ، فاحتال أبو الاسود ، فكتب الى أمير المؤمنين : ان ابن عمك خان فى بيت

المال . . فكتب عليه السلام الى ابن عباس : بلغنى عنك أمور الله أعلم بها، وهى منك غير منتظرة؛ فكتب الى بمقدار بيت المال.. فأجابه ابن عباس: «ان ذلك باطل ، وأعلم من كتب اليك، ولأأتصدى بعد ذلك للعمل». واعتزل فى بيته؛ فكتب على عليه السلام اليه: «لأنكن واجداً مما كتبت اليك ؛ فان ذلك كان من اعتمادى عليك ، وتبين لى: أن ما كتبوا الى فيك باطل ؛ فارجع الى عملك» فلما وصل الكتاب الى ابن عباس ، سر ، و اشتغل بعمله . . (١) وهذا . . وان كان يبدو أنه هو المعقول و المقبول ، وأن القصاصين ، وذوى الاغراض والاهواء – كما عودونا – قد زادوا فيه ، وحرّفوه بما يخدم أغراضهم ، و مصالحهم . .

لكنه لا يخلو أيضاً من بعض الاشكال ، سيما بملاحظة ما تقدم من انكار بعض المؤرخين : أن يكون ابن عباس قد حج فى زمن على عليه السلام أصلاً . . الآن الظاهر أنه يمكن ان يكون ثمة اشتباه من الراوى ؛ وأن الصحيح هو : أن ابن عباس كان عند على

١ – قاموس الرجال ج ٦ ص ١٨ ، ١٩ عن ابن أعثم..

و تاريخ أعثم من ص ٣٠٧ حتى ٣٠٩ (الترجمة الفارسية). وقد اطلال الكلام فى تفصيل ذلك ، والمذكور هنا مختصر منه .

عليه السلام في الكوفة حين اختلاف زياد وأبي الاسود ، لافى الحج،
ويظهر قرب هذا الاحتمال مما قدمناه في مطاوى هذا البحث . .
ونخلص بعد ذلك الى هذه النتيجة، وهي: أن الكتب المتبادلة
بين علي والرجل الاخر؛ ان لم تكن موضوعة؛ فلا بد وأن تكون قد
تبدلت بين علي عليه السلام ، ورجل آخر غير ابن عباس، ممن كان
يثق به علي عليه السلام؛ لكنها حرفت لتتنطبق على ابن عباس لحاجة
في أنفس المحرفين . . لاتخفى . .

لما ذالكذب والافتعال اذن

تاريخ افتعال الرواية
سراخلاق الاسطورة عند بعض
مبررات الوضع الحقيقية :
أولا : ثانياً :
الحق يعلوا ولا يعلو عليه

تاريخ افتعال تلك الرواية :

وأما تلك الاسطورة الطويلة العريضة ، فلا يمكن أن تصح بأى وجه من الوجوه ، وكل الدلائل والشواهد متضادة على أنها مختلفة ؛ ومفتعلة . . أما عن تاريخ وضعها وافتعالها . .

فلا نكاد نشك فى أنه قد حصل فى أيام الامويين ، و على الخصوص فى أيام المروانيين منهم . . و يدلنا على أنها وضعت فى أيام الامويين السؤال والجواب المتقدم المتبادل بين سليمان بن على ، و عمرو بن عبيد المتوفى فى مطلع الدولة العباسية

سنة ١٤٢ ، أو ١٤٣ هـ . عن هذه القضية . . كما أن المأمون نفسه قد أشار إليها في رسالته التي أرسلها للعباسيين من مرو الى بغداد . . (١)

هذا بالإضافة الى أننا لانجد لهذه القضية ذكراً من معاوية، أو من يزيد ، أو من غيره من السفينيين . . ولانجد مبرراً لوضع العباسيين لمثل هذه الاسطورة ، سيما بالنسبة لجدهم عبدالله بن العباس ، الذى ما زالوا يعتزون ويفتخرون به . . و نجد الكثير من المبررات الدالة على أن من مصلحتهم وضع ما يناقضها وينا فيها . .

سر اختلاق هذه الاسطورة عند بعض :

وأما عن سر اختلاق هذه الرواية وافتعالها ، فيرى بعض

١- طرائف ابن طاووس ، الترجمة الفارسية ص ١٣٣ ،

نقلا عن كتاب نديم الفريد ، والبحار للمجلسي ج ٤٩ ص ٢١٠ ،

وقاموس الرجال ج ١٠ ص ٣٥٧ .

المحققين (١) رأياً في ذلك لانواقفه عليه :

وملخص رأيه: أنه قد جاء في العقد الفريد : أن عبد الله بن العباس كان من أحب الناس الى عمر . و كان يقدمه على الاكابر من أصحاب محمد (ص) ، ولم يستعمله قط . فقال له يوماً : « كدت استعملك، ولكن أخشى : أن تستحل الفیء على التأویل؛ فلما صار الامر الى على ، استعمله على البصرة ؛ فاستحل الفیء على تأویل قوله تعالى : (واعلموا أن ما غنمتم من شيء فأن الله خمسه، وللرسول ، ولذی القربى) واستحله من قرابته من رسول الله (ص) .. » (٢) ثم ساق في العقد قضية سرقة الاموال على النحو

١ - هو العلامة الشيخ محمد تقی التستری . .

٢ - العقد الفريد ج ٣ ص ١٢٠ ، طبع سنة ١٣٤٦ هـ ،
والفتنة الكبرى ج ٢ ص ١٢٨ ، ١٢٩ . ورد ذلك طه حسين :
بأن ابن عباس لم يكن بحيث يجهل أن حقه لا يعدو حق غيره من
المذكورين ، وأنه لا يحل له أن يأخذ شيئاً الا باذن امامه . وانه
كان أعلم بدينه من هذا التأويل . .

.. ولكننا قد قلنا: ان الاختلاف في قضية الخمس، و تفسير الاية
المذكورة حاصل قبل ذلك بزمان، و قد استوفى الكلام في —

فأراد واضعوا هذه الرواية - بنظر ذلك البعض - : أن يجدوا عذراً لعمر في عدم توليته أهل بيت النبي (ص) ، سيما مثل ابن عباس الذي كان مقرباً إليه كل التقريب ؛ رغم أنه كان يولى غيرهم : ممن عرفوا بالانحراف ، وعدم الاستقامة ، والبغض لهم : كالمغيرة بن شعبة ، ومعاوية ، وعمر بن العاص ، وغيرهم . (١) فاذا وضعوا هذه الرواية ؛ فان نبوءة الخليفة الثاني تتحقق ، وتصح فراسته . ويثبت من الجهة الأخرى ، أن الخمس ليس حقاً لأهل البيت ، وقد استحل ابن عباس القىء . . . ويلاحظ : أن ابن عبد ربه قد ذكر رواية السرقة بعد ذكره للعبارة المتقدمة مباشرة ؛ ليثبت الدعوى بالدليل - وإن كان فاسداً - كعادته في دس السم في الدسم .

ويلاحظ ذلك منه في موارد أخرى سيما في ذلك الذي يرتبط

→ اختلافاتهم هذه العلامة المحقق الشيخ على الأحمدى ، في مكاتيب الرسول ج ٢ ص ٥٣٩ ، ونقل أقوالهم ووجهات نظرهم عن أحكام القرآن للجصاص ، وتفسير الطبري ، وغير ذلك ؛ فليراجع .

بالائمة الطاهرين عليهم السلام . . حيث يذكر قضية مفتعلة قبل
أو بعد قضية لامجال لانكارها و التشكيك فيها . . يفعل ذلك ليذهب
بكل أثر لتلك لا يريد هوان أن يكون كما يلاحظ ذلك في، قضية أخرى
ترتبط بالامام الرضا والمأمون لامجال لذكرها هنا ، وقد ناقشناها
في موضع آخر لا يرتبط بموضوعنا هذا الذي نحن بصدده . .
ولكننا كما قلنا : لانوافق على أن ما ذكره هذا المحقق
هو السر الكامن وراء افتعال تلك الرواية – رواية السرقة – وان
كان قولاً ربما تكون له مبرراته . .

مبررات الوضع الحقيقية :

ونعتقد أن سر ذلك يرجع الى :
أولاً : لقد كان ابن عباس شوكة جارحة في أعين الامويين
ومن لف لفهم . . و الزيريين، وكل من يتعاطف معهم . سيما وهم
يروونه يتمتع بمكانة خاصة عند على عليه السلام ، وفي المجتمع
الاسلامى بشكل عام . .

وكانت مناظراته القوية، واحتجاجاته الدامغة ، على معاوية،

ومن لف لفه ، ممن تقدم ذكرهم وغيرهم . . قد شاعت وذاعت ،
وتناقلتها الألسن في مختلف أرجاء وانحاء الدولة الاسلامية . .
وهي احتجاجات قوية يفضح فيها الامويين والزبيريين ،
ويبين كل نقاط الضعف فيهم . و يؤكد على حق العلويين ، وأهل
البيت ، ويظهر الكثير من امتيازاتهم ، وخصائصهم . .
فأرادوا ضرب هذه الشخصية الفذة ، وزعزعة مكانتها في
نفوس الناس ، ومن ثم . . لتفقد كل مواقفه تلك حيويتها ، ولا
تبقى لها تلك القيمة ، وذلك الاعتبار . .

ثانياً : ان سيرة الامويين (وغيرهم كالزبيريين) في أموال
الامة كانت من الوضوح بحيث لا يجهلها أحد . . كذلك لم يكن
أحد يجهل سيرة على عليه السلام بالنسبة الى الاموال ، وكذلك
سيرة الحسن من بعده ، وغيره من أئمة اهل البيت عليهم السلام . .
و اذا كان الفرق بينهما يتلخص : في استئثار الامويين
لانفسهم ، و ايثار الهاشميين على أنفسهم . . فان من الطبيعي :
أن لا يجد الناس المظلومون ، والمقهورون ، و المستغلون . . الا
أهل البيت ملجأً وملاذاً ، لانهم عرفوا عملاً : أنهم هم وحدهم الذين
لا يحكمون فيهم الا بحكم الله ، ورسوله . .

فوضع الامويون هذه الاكذوبة المفضوحة ؛ ليظهروا للناس : أنهم غير متفردين فى أكل مال الله ، و الاستئثار بأموال المسلمين . . وأن من يتوجه الناس اليهم لانصافهم ، و يعلقون الامال عليهم ، وعلى حكمهم ، ليسوا بأفضل من غيرهم ، من حكام الامويين وولاتهم . . ان لم يكونوا اكثر منهم سوءاً . . سيما اذا رأوا أن أخص الناس عند على ، ورأس الناس بعده - على حد تعبير معاوية - يأكل ستة ملايين دفعة واحدة ؛ فكيف بما يأكله سائر العمال ، أو أكلوه ، مما لم يتيسر له مثل أبى الاسود الغاضب ليفضحه ، ويزيح الستار عنه . .

واذن . . فتكون النتيجة هى : أن علىاً ، وسائر العلويين هم : كسائر حكام بنى أمية ، وعمالهم ، ان لم يكن أولئك يزيدون على هؤلاء ، ويتفوقون عليهم .

وقد اختاروا لهذه الاكذوبة عبدالله بن العباس - الرجل الذى وصفه معاوية و غيره بما عرفت - عند ما لم يكن لهم الى الخدشة فى على عليه السلام ، وسيرته سبيل ؛ كيف وهى كالباز على المنار ، وكالشمس فى رابعة النهار .

ولو لو أنهم حاولوا ذلك ؛ فان الناس سوف لا يصدقونهم ،

بل انهم سوف يسخرون منهم ، ويهزؤون . . وتكون النتيجة من ثم
غير الذى يتمنون ، وعلى خلاف ما يريدون . .

الحق يعلو ولا يعلى عليه :

ولكن افتعال هذه القضية لم يستطع أن يحقق الهدف الذى
كانوا يرمون اليه ؛ ذلك لان مواقف ابن عباس لم تفقد قيمتها ،
ولاحيويتها . كما أن أهل البيت ، وعلى رأسهم على عليه السلام ،
قد بقوا المثل الاعلى ، والقدوة النبيلة ، والامل الحى لهذه الامة
على مر العصور . .

أما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث فى
الارض . .

٢٩ جمادى الاولى ١٣٩٤ هـ . ق

٢٩ أيار ١٩٧٤ م

٨ خرداد ١٣٥٥ هـ . ش

نزىل قم المشرفة

جعفر مرتضى الحسينى العاملى

شكر و تقدير :

و بعد . . فأننى أتقدم بجزيل شكرى ، و عميق تقديرى
لصاحبى السماحة : العلامة المحقق السيد مهدي الروحاني ،
والعلامة المحقق الشيخ على الاحمدى ، اللذين كان لتشجيعهما ،
ولارائهما الصائبة ، و توجيهاتهما السديدة أثراً كبيراً على هذا
البحث ، ودوراهما فى تكامله . .

أسأل الله تعالى : أن يؤيدهما ، ويسدد فى سبيل الحق والخير
خطاهما ، ويجزيهما أحسن جزاء العلماء العاملين .

جعفر مرتضى الحسينى العاملى قم -

الفهارس

مصادر البحث

المحتويات

« مصادر البحث »

نذكر على سبيل المثال :

للحر العاملي	اثبات الهداة
للمفيد	الارشاد
لابي القاسم الكوفي	الاستغاثة
لابن عبد البر	الاستيعاب
لابن الاثير	أسد القابه
للمستقلاني	الاصابة

اعلام الورى	للطبرىسى
الاغانى	للاصفهانى
الامالى	للطوسى
الامالى	للسيد المرتضى
الامامة والسياسة	لابن قتية
أنساب الاشراف	للبلاذرى
البحار	للمجلسى
البداية والنهاية	لابن كثير
البيان والتبيين	للباحظ
تاريخ ابن أعم (فارسى)	لابن اعثم
تاريخ الامم والملوك	للطبرى
تاريخ اليعقوبى	لابن واضح
تذكرة الخواص	لسبط ابن الجوزى
تهذيب التهذيب	للمسقلانى
جامع بيان العلم وفضله	لابن عبد البر
الجمال (او النصره فى حرب البصرة)	للمفيد
رجال الكشى	للكشى

رجال المامقاني	للمامقاني
شرح النهج	لابن ابي الحديد
الطبقات الكبرى	لابن سعد
الطرائف	لابن طاووس
العقد الفريد	لابن عبدربه
عيون الاخبار	لابن قتيبة
الغارات	للتقي
الغدير	للاميني
الفتنة الكبرى	لطله حسين
الفخرى فى الاداب السلطانية	لابن الطقطقى
الفصول المهمة	لابن الصباغ
الكامل فى التاريخ	لابن الاثير
كشف الغمة	للاربلى
المحاسن والمساوى	لليهيقي
مروج الذهب	للمسعودى
مستدرك الوسائل	للقنورى
مسند أحمد بن حنبل	لابن حنبل

للخوئي	معجم رجال الحديث
للاصفهاني	مقاتل الطالبين
للاحمدى	مكاتب الرسول
للحر العاملي	الوسائل
لابن خلكان	وفيات الاعيان
لابن مزاحم	وقعة صفين

وبقية المراجع تعلم من هوامش الكتاب

المحتويات

٥	تقديم
٩	ابن عباس في سطور
	ابن عباس وأموال البصرة
١٥	البداية
١٦	النص التاريخي للرواية
٢٢	قيس بن سعد الغاضب
٢٢	وابن الزبير أيضاً

الرواية : بين الواقع والخيال

٢٧	واما حكمنا على هذه الرواية
٢٨	ملاحظات لابد منها
٣٨	مانستند اليه في حكمنا على هذه الرواية : أولا
٣٩	ثانياً
٤٢	ثالثاً
٤٥	رابعاً
٥٤	خامساً
٥٥	سادساً
٥٦	سابعاً
٦٠	ثامناً
٦٩	المبررات لاتجدى
٧١	الرأى الامثل

لماذا الكذب والافتعال اذن

٧٧	تاريخ افتعال الرواية
٧٨	سراخلاق الاسطورة عند بعض
٨١	مبررات الوضع الحقيقية:أولا

٨٢

ثانياً

٨٤

الحق يعلو ولا يعلى عليه

٨٥

شكرو وتقدير

الفهارس

٨٩

مصادر البحث

٩٣

المحتويات